عبد المنعم علي عيسى

واشنطن في مرحلة مراجعة حسابات كبرى

في غضون الأسابيع الثلاثة الماضية، وهي ما انقضى من عمر إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن حتى الآن، صدر عن واشنطن العديد من الإشارات في عدة اتجاهات، وهي في بعضها تبدو وكأنها متناقضة، وخصوصاً ما يتعلق منها بالملف السوري، من نوع الإعلان في واشنطن منذ الأيام الأولى لوصول بايدن للسلطة عن أن دراسة تجري الآن للبحث في إمكانية رفع جزئي للعقوبات عن دمشق يكون بمابدأ التدرج، وهذا يبدو متناقضاً مع ما ذهب إليه المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس الذي قال في حديث له مع قناة «الحرة» في ٢ شباط الجاري: «إن إدارة بايدن لن تتهاون في تطبيق قانون قيصر مع الحفاظ على المسار الديبلوماسي»، قبل أن يضيف: «إن الإدارة الأميركية ستجدد جهودها للترويج لتسوية سياسية في سورية بهدف إنهاء الحرب وذلك بالتشاور الوثيق مع حلفاء واشنطن وشركائها في الأمم المتحدة».

التناقض هنا غير موجود، أو بمعنى آخر هو تناقض ظاهري لا علاقة له بجوهر المرامي، فالملف السوري من الصعب تخيل مقاربته الأميركية، وهذا أمر طبيعي، إلا من خلال العلاقة مع كل من روسيا والصين، ولربما بدرجة أشد مع طهران التي ما انفكت إدارة بايدن ترسل باتجاهها العديد من إشارات الإيجاب وآخرها كان في إعلان بايدن نفسه في ٤ شباط الجاري «سنوقف الدعم الأميركي للأعمال العسكرية في اليمن، بما في ذلك صفقات بيع الأسلحة ذات الصلة»، وقبل هذا كان الإعلان في واشنطن عن مراجعة تجريها الإدارة الجديدة على إدراج «أنصار الله» على لوائح الإرهاب الأميركية، وفي خلفية هذا كله تقف المحاولات الجارية، التي ترصدها وساطات معلنة وأخرى غير ذلك، للعودة إلى الاتفاق النووي، والمؤكد هو أن كلا الطرفين راغب بذلك، لكن كل منهما يسعى إلى تحسين شروط تفاوضه قبيل أن تنطلق عجلات هذا الأخير مفصحة عن طي مرحلة التصعيد، وتبنّي منطق الحوار سبيلاً إلى حل الملفات العالقة.

بهذا المنطق فإن الإدارة الأميركية الجديدة تبدو متريثة على الرغم من أنها حاولت إظهار العكس في البدايات، وخصوصاً في الملفات التي ورثتها في سورية والعراق وأفغانستان، والتي تبدو شديدة التعقيد، والأمر نفسه حاصل لكن بدرجة أقل في اليمن وليبيا لاعتبارات تتعلق بنواح إقليمية وجيوسياسية، ولذا فإن أولى الخطوات المتخذة في هذين الملفين الأخيرين كانت تميل نحو فك ارتباط أميركي مع كليهما، لكن من الصعب تخيل الأمر نفسه بأنه حاصل في الملفات الثلاثة الأولى، من دون أن يعني ذلك أن واشنطن ماضية نحو مزيد من الانخراط في تلك الملفات، والراجح هو أنها، وبدرجة صارخة في الملف السوري تحديداً، تبدو ماضية نحو انسحاب تدريجي لمصلحة تثقيل الدور الروسي في سورية، وهذا يمكن تلمسه في ما جرى مؤخراً في مناطق شرق الفرات التي شهدت توتراً امتد لنحو ثلاثة أسابيع انتهى يوم ٢ شباط الجاري باتفاق رعته موسكو، جاء ذلك على الرغم من أن كل التقارير الميدانية كانت تشير إلى تعزيز القوات الأميركية لانتشارها في تلك المناطق، هذا يعني أن واشنطن مدركة جيداً لحقيقة مفادها بأنها قادرة على ممارسة فعل «التأجيج» وإذكاء النار، لكن طبيعة دورها لا تمنحها القدرة على أداء فعل «نزع الصواعق» التي زرعتها في أنحاء شتى من البلاد، على حين أظهرت موسكو قدرتها على ممارسة هذا الفعل الأخير بنجاح لافت، وعلى الرغم من أن الاتفاق سابق الذكر يبدو هشاً، وبمعنى آخر قد لا يستمر طويلاً، إلا أنه استطاع أن يمنع قيام مواجهة بين الجيش السوري وميليشيات «قسد»، وذاك أمر هو في غاية الأهمية، لأنه لو حصل فلسوف يكون من الصعب تصور عودة قنوات الحوار بين الطرفين خلال وقت قريب، وما يجب أن تدركه قسد، هو أن الحل الوحيد للخروج من وضعية عنق الزجاجة التي فرضتها على المناطق التي تسيطر عليها، هو شد الرحال نحو دمشق، وإذا ما كان قادة تلك الميليشا قد أخطؤوا مراراً في تلمس وجهة الرياح القادمة، فالواقعية والتجارب السابقة يجب أن تحتم اليوم إجراء صيانة لـ«المجسات» التي لم تكن سليمة تماماً بالتأكيد في مرحلة عملها السابقة التي قادت إلى تلك الأخطاء، وإذا ما كانت «قسد»، أو أولي الأمر فيها، لم يدركوا حتى الآن أن مصالح الولايات المتحدة في شرق الفرات هي مرحلية، ولا تقتضي وضع تلك المناطق تحت «إدارة كردية»، وإنما احتواء تنظيم داعش هناك، وبدرجة أهم، أو تساوي، السيطرة على معبر التنف الذي تحول إلى إحدى أهم القواعد الاستخباراتية والتجسسية في المنطقة، نقول إذا كانت «قسد» لم تدرك ذلك حتى الآن، فإن من المؤكد أن هناك خللاً كبيراً في السياسات المتبعة، وما يجب أن تستحضره الذاكرة في هذا السياق هو أن أفضل الساسة هم القادرون على تحسس اتجاه الرياح القادمة عن بعد، ما يضمن لهم، ولكياناتهم التي يمسكون بدفة القرار فيها، تلافي الانزلاق نحو المستنقع، وفي الآن ذاته المحافظة على «المكتسبات» التي تحققت، وهذا له علاقة بتحسس أولئك للنقطة التي يبلغ فيها الصراع ذروته، التي يتيح تحديدها للقائم بالفعل اقتناص اللحظة التي يتعين فيها على الفلاح جني محصوله.

باختصار فإن السياسة تتحدد عبر «الوقائع» وتوازنات القوى القائمة، ومجمل ما يقوله المحددان السابقان أن المتاح حالياً هو الحديث عن «حقوق ثقافية» يمكن أن يطالب بها الأكراد، ولا وجود لـ«حقوق تاريخية» كما تسعى «قسد» بدفع من قيادات جبال قنديل إلى «أسطرتها» تماماً كما فعل مؤسس المنظمة الصهيونية تيودور هرتزل عندما ذهب إلى أسطرة التاريخ لخدمة أهداف سياسية، حتى موضوع الحقوق الثقافية للجماعات والأفراد على حد سواء يجب أن يكون مرتبطاً بمبدأ المواطنة الذي يشترط لإعطاء تلك الحقوق تخليهما عن أي مشروع سياسي يمس بجغرافيا الوطن وسيادته، بل إن الأمر يقتضي ذهاب التيارات والأحزاب العاملة في أوساط تلك الجماعات إلى تبني ذلك في أدبياتها الناظمة لعملها.

في الأفق تباشير انزياح أميركي تدريجي من سورية، على أن يوكل لموسكو ملء الفراغات التي ستنجم عن ذلك الانزياح، لكن ملامح ذلك الانزياح تبدو غامضة، وبمعنى أدق تبدو واشنطن في خلالها شديدة الإرباك، أو أنها لم تدخل بعد مرحلة رسم خياراتها النهائية، فجيفري فيلمتان الذي شغل مناصب رفيعة أميركية وأممية، والمرشح ربما، لكي يشغل منصب المبعوث الأميركي للأزمة السورية، قال في حوار له مع جريدة الشرق الأوسط نشرته قبل أيام إن «السياسة الأميركية في سورية فشلت»، ومن جهة أخرى يقول المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس في حديثه آنف الذكر لقناة «الحرة» إن «أي تسوية سياسية في سورية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسباب اندلاع الأزمة السورية»، هذا كلام مهم، لكن الأهم هو الرؤيا التي ستتبناها واشنطن في تشريح تلك الأسباب، فالأزمة كانت في بدايتها داخلية بتمدد إقليمي أذكى نيرانها، حتى اتسعت لتطول البلاد وجزءاً من المحيط، ثم بعد ذلك تلاشى البعد الإقليمي لمصلحة الدولي، وما تلا ذلك هو تلاشي البعد الداخلي تماماً في سني الصراع الأخيرة، لتصبح أوراق الأزمة في مجملها رهينة استقطاب دولي مرتبط بملفات عديدة، والمهم هنا هو كيف تفهم واشنطن الأسباب التي قادت إلى نشوب هذا الصراع الذي يمكن توصيفه بالأعقد في غضون العقود السبعة الماضية.

تواصل الفلتان الأمني في «مخيم الهول» وجريمة قتل ثالثة منذ بداية شباط

المنطقة الشرقية - مراسل الوطن
دمشق- الوطن- وكالات

مخيم الهول في الحسكة (رويترز – أرشيف)

شهد «مخيم الهول» بريف الحسكة الشرقي الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي، حادثة قتل جديدة، حيث عثر فيه على نازح سوري مقتولاً بطلق ناري، ليصل عدد جرائم القتل في المخيم منذ بداية الشهر الجاري إلى ٣ جرائم.

وذكرت مصادر محلية لـ«الوطن»، أنه تم العثور صباح أمس على نازح يدعى عمار أحمد عيسى (٢٠ عاماً) مقتولاً في المخيم بطلق ناري من قبل مجهولين، بتهمة التعاون مع ميليشيات «قسد».

من جهتها، تحدثت مصادر إعلامية معارضة، عن أنه عُثر على جثة شاب من أبناء محافظة حلب، مقتولاً بوساطة طلق ناري في القسم الخامس من المخيم الذي يشهد فلتاناً أمنياً كبيراً.

وتعتبر حالة القتل هذه الثالثة خلال الأسبوع الأول من شباط الجاري، حيث عثرت ما تسمى قوات «الأسايش» الذراع الأمنية لميليشيات «قسد» يوم الجمعة الماضي، على لاجئ عراقي مقتولاً بواسطة ٥ رصاصات ضمن القسم الأول من المخيم، حسب المصادر المعارضة التي ذكرت أن هذا اللاجئ يعمل مخبراً لدى «الأسايش».

والثلاثاء الماضي، تم العثور على جثة شخص مقتول من قبل مجهولين تضاربت الأنباء حوله إن كان نازحاً سورياً أم مسلحاً من ميليشيات «قسد».

ونقلت وكالة «نورث برس» الكردية حينها، عن مصدر مما تسمى «الأسايش» قوله: «إن النازح السوري يدعى أحمد عيسى العلي (١٨ عاماً) وُجد مفصول الرأس عن الجسد باستخدام أداة حادة»، على حين ذكرت المصادر المعارضة أنه مسلح من ميليشيا «الأسايش» ووجد مقتولاً بطلق ناري بالرأس ومفصول الرأس عن الجسد، ضمن القسم الخامس في المخيم.

ويشهد «مخيم الهول» منذ بداية هذا العام توتراً أمنياً، حيث سجل خلال كانون الثاني الفائت أعلى حصيلة لجرائم القتل التي بلغت ٢٠ جريمة طالت لاجئين عراقيين ونازحين سوريين من المتعاونين مع ميليشيات «قسد» والاحتلال الأميركي.

مرتزقة الاحتلال التركي يشنون هجوماً على «قسد» بريف الحسكة

اجتماع مرتقب بين ضباط روس وآخرين من الاحتلال التركي في «علوك»

المنطقة الشرقية - مراسل الوطن
دمشق- الوطن- وكالات

شنت التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي، وبدعم مدفعي من الأخير، أمس هجوماً على مواقع ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في ريف تل تمر بمحافظة الحسكة.

ووسط أنباء عن اجتماع بين ضباط روس وآخرين من الاحتلال التركي في بلدة علوك المحتلة والتابعة لمدينة رأس العين بريف الحسكة، استقدمت قوات الاحتلال الأميركي قافلة عسكرية مؤلفة من ٤٢ شاحنة محملة بالمعدات العسكرية واللوجستية إلى قاعدة القصرك غير الشرعية ببلدة تل بيدر شمال مدينة الحسكة.

وفي التفاصيل، فقد شنت التنظيمات الإرهابية التابعة للاحتلال التركي، وبدعم من مدفعية الأخير هجوماً على مواقع ميليشيات «قسد» في قرية أم الكيف انطلاقاً من قرية القاسمية المحتلة في ريف تل تمر بالحسكة، حيث دارت اشتباكات بين الطرفين.

كما تعرضت قرى طويلة وتل طويل وتل كرابيط وتل مناخ في ريف تل تمر لقصف مكثف بقذائف الهاون من التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي.

وبالتزامن مع تلك التطورات، أفادت مصادر إعلامية معارضة، بأن ضباطاً من القوات الروسية دخلوا إلى مناطق سيطرة الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية الموالية له في ريف أبو رأسين شمال الحسكة، بهدف عقد اجتماع مع ضباط من الاحتلال التركي.

وأشارت المصادر إلى أن اجتماعاً سيعقد في قرية علوك الواقعة بريف مدينة رأس العين المحتلة في ريف الحسكة من دون معرفة أسباب الاجتماع وطبيعته.

من جهة ثانية، عبرت قافلة عسكرية للاحتلال الأميركي مؤلفة من ٤٢ شاحنة كبيرة محملة بالمعدات العسكرية واللوجستية، وأخرى تحمل مدرعات بلدة صفيا شمال مدينة الحسكة باتجاه القواعد الأميركية غير الشرعية، قادمة من الحدود مع العراق عبر طريق تل حميس– تل براك أو ما يسمى «طريق البترول».

وتوجهت القافلة من بلدة صفيا ١٢ كم شمال الحسكة باتجاه الطريق الدولي «M٤» ومنه إلى قاعدة القصرك غير الشرعية ببلدة تل بيدر شمال مدينة الحسكة.

إلى ذلك قتل ثلاثة إرهابيين من مرتزقة الاحتلال التركي جراء تواصل الاقتتال الذي اندلع فيما بينهم مساء أول من أمس في مدينة رأس العين، حيث ذكرت مصادر محلية حسب وكالة «سانا» أن الاقتتال يدور بين مسلحي ميليشيا «فرقة الحمزات» بسبب النزاع على تقاسم المسروقات ومناطق السيطرة.

ولفتت المصادر إلى أن حالة من التوتر والخوف تعم المدينة، إضافة إلى حالة من الذعر بين الأهالي.

من جانب آخر، أعلنت ما تسمى إدارة «معبر سيمالكا» الحدودي غير الشرعي بين مناطق سيطرة ميليشيات «قسد» في الحسكة وإقليم كردستان العراق عبر نهر دجلة في بيان، عن استئناف العمل في المعبر بدءاً من اليوم، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

ووفق البيان الذي نشر في صفحة «إدارة المعبر» على موقع «فيسبوك»، فإنه تم تحديد أيام السبت والإثنين والأربعاء من أجل عبور المسافرين.

النظام التركي يحكم بالسجن ٢٠ عاماً على شابين اعتقلهما في سورية!

حكمت سلطات النظام التركي، بالسجن لمدة ٢٠ عاماً على شابين من مدينة رأس العين بمحافظة الحسكة، بعد أن اعتقلهما الاحتلال التركي سابقاً في الأراضي السورية ونقلهما إلى سجونه داخل تركيا.

ويوم الأربعاء الماضي، أكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الأميركية غير الحكومية، أن النظام التركي ومرتزقته من الإرهابيين السوريين، اعتقلوا ٦٣ مواطناً من شمال شرق سورية وتم نقلهم بطريقة غير شرعية إلى الأراضي التركية لمحاكمتهم تعسفياً بتهم غير مثبتة قد تصل عقوبتها إلى السجن مدى الحياة.

وأوضحت أمس مصادر من ذوي الشابين اللذين حكمت عليهما السلطات التركية، أن الشابين هما، عزو خليل المجو وحسين محمد العزو، وقد حكمت عليهما السلطات التركية بعد اعتقالهما أواخر عام ٢٠١٩ في مدينة رأس العين، وذلك حسب ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وأشارت المصادر إلى أن النظام التركي وجه لهما تهم المشاركة في القتال إلى جانب ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» ضد جيش الاحتلال التركي، وقتلهما لضباط أتراك في رأس العين.

وبينت «رايتس ووتش» في تقريرها الأربعاء الماضي، أن الملفات التركية الرسمية، تظهر أن «التهم شملت تقويض وحدة الدولة وسلامتها الإقليمية، والانتساب إلى منظمة إرهابية والقتل»، لافتة إلى أن الملفات تستند بشكل أساسي إلى «ادعاءات غير مثبتة» بأن المحتجزين لديهما علاقات مع ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تشكل العمود الفقري لـ«قسد».

وأشار أقرباء المعتقلين إلى أن الشابين معتقلان حالياً في سجن ولاية أورفا بتركيا، وهو السجن الذي ينقل إليه جميع السجناء الذين تم تسليمهم من التنظيمات الإرهابية السورية بتهم القتال ضد جيش الاحتلال التركي.

وبينت «رايتس ووتش»، أن أدلة وتقارير تشير إلى أنّ العدد الفعلي للسوريين الذين نقلوا بصورة غير قانونية إلى تركيا قد يصل إلى ٢٠٠ شخص.

واحتل النظام التركي ومرتزقته من الإرهابيين السوريين رأس العين إثر هجوم واسع شنوه في تشرين الأول ٢٠١٩ بحجة محاربة الميليشيات الكردية، على منطقة حدودية بطول نحو ١٢٠ كيلومتراً بين مدينتي تل أبيض شمال الرقة ورأس العين.

وقال نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «رايتس ووتش» مايكل بَيج في تقرير المنظمة: «يُفترض بالسلطات التركية باعتبارها سلطة احتلال أن تحترم حقوق الشعب بموجب قانون الاحتلال في شمال شرق سورية، بما في ذلك حظر الاحتجاز التعسفي ونقل الناس إلى أراضيها».

واتهم تقرير لجنة التحقيق الدولية الصادر في تموز العام الماضي، التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي بارتكاب انتهاكات بحق المدنيين قد ترقى إلى جرائم حرب، تتمثّل في اختطاف الرهائن والمعاملة القاسية والتعذيب والاغتصاب.

وكالات

واشنطن لا تدعم قيام «دولة كردية»

روباك: فريق بايدن يراجع السياسة للإجابة إن كانت سورية أولوية للإدارة

آليات للاحتلال الأميركي قرب حقل للنفط في الحسكة (أ ف ب – أرشيف)

أكد المبعوث الأميركي السابق إلى شمال شرق سورية ويليام روباك، أن بلاده لا تدعم قيام «دولة كردية» هناك، وأنها قدمت مساعدات عسكرية لتعزيز دور ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» ضد تنظيم داعش الإرهابي، وليس للسيطرة على المنطقة، موضحاً أنه «لا انسحاب» لقوات الاحتلال الأميركي في الأشهر الثلاثة المقبلة والمدى المنظور، لكنه لفت إلى أنه «لن نبقى إلى الأبد في شمال شرق سورية».

وقال روباك: «إننا لا ندعم قيام دولة كردية هناك ولا نعتقد أن العمل على قيامها سيكون مقاربة بناءة، (...) وقدمنا مساعدات عسكرية لتعزيز دور «قسد» ضد داعش، وليس للسيطرة على شمال شرق سورية»، وذلك في مقابلة نشرتها أمس صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية المولة من النظام السعودي.

وبين روباك أن أميركا نصحت «قسد» باستمرار العلاقة معها، ومع ما يسمى «التحالف الدولي» في الحرب ضد تنظيم داعش، إضافة إلى توفير الأمن في شمال شرق سورية، وإجراءات بناء ثقة وعدم القيام بأي استفزاز للنظام التركي.

وأشار إلى أن أميركا حددت قبل سنوات أهدافها في سورية، التي من بينها هزيمة تنظيم داعش ومنع عودته، ودعم مسار الأمم المتحدة لتنفيذ القرار الدولي ٢٢٥٤، وما سماه «إخراج إيران من سورية».

وبين روباك أن أميركا امتلكت عدداً من «الأوراق والأدوات» لتنفيذ سياستها في سورية، شملت «الوجود العسكري المحدود في القسم الشرقي من شمال شرق سورية قرب ثروات النفط والغاز وحدود العراق، ودعم «قسد»، وفرض العقوبات الاقتصادية ضد دمشق، إضافة إلى ما يسمى «التحالف الدولي» ضد تنظيم داعش، والتأثير عبر الأمم المتحدة».

وأشار إلى أن أميركا استخدمت إضافة إلى ما سماه «أدوات النفوذ»، «أدوات عرقلة»، وتشمل: «وقف أو تبطيء جهود التطبيع العربي أو الأوروبي مع دمشق، ووقف إعمار سورية ومساهمة دول عربية وأوروبية في ذلك قبل تحقيق «الأهداف».

وأقر روباك بأن أميركا استخدمت أيضاً ما سماه «أدوات ضغط»، مثل غارات إسرائيل، والوجود التركي في شمال غرب سورية لمنع سيطرة الجيش العربي السوري عليها.

وقال: «إنه في ضوء تحديد الأهداف، والأدوات، فإن فريق الرئيس جو بايدن يقوم بمراجعة السياسة للإجابة عن أمور محددة: هل سورية أولوية للإدارة؟» مضيفاً إن الفريق لديه الوقت الكافي للوصول إلى سياسة والإجابة عن الأسئلة.

وأوضح روباك أن سورية كبيرة جداً في موقع مهم تجاور دولاً حليفة لأميركا، مدعيا أن بلاده تريد حكومة فاعلة لا تسمح بوجود جيوب أو مناطق يعمل فيها تنظيم داعش، ويخطط لهجمات أو أشياء خطرة ضد مصالح أميركا، مبيناً أنه من السهل الاستمرار بالسياسة الأميركية في المدى المنظور، لكن قدوم إدارة أميركية جديدة يعطي فرصة في واشنطن، لإعادة تقييم سياسة أميركا إزاء سورية والتشاور مع حلفاء أميركا إزاء الخطوات المقبلة.

وبين روباك أن ما يسمى «الإدارة الذاتية» الانفصالية «ليست دولة، وهي غير مستقرة»، مضيفاً إنها إجراءات مؤقتة لمحاربة تنظيم داعش، زاعماً أن وجود الاحتلال الأميركي مهم، كي تستمر هذه الإجراءات، ومشيراً أن لا مخاطر على وجود قوات الاحتلال الأميركي، وان لا انسحاب لها في الأشهر الثلاثة المقبلة والمدى المنظور، مستدركا: «لكن لن نبقى إلى الأبد في شمال شرقي سورية».

وكالات

العثور على أسلحة وذخائر في ريف درعا.. وروسيا: «النصرة» نفّذت ٢٣ اعتداء خلال الـ٢٤ الساعة الماضية

الجيش يكبد «خفض التصعيد» وإرهابيي البادية خسائر فادحة

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

الجيش السوري يعثر على ذخائر وأسلحة في ريف درعا (سانا)

كبد الجيش العربي السوري أمس، مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية خسائر فادحة، بالترافق مع قضائه على العديد من مسلحي ما يسمى «الحزب الإسلامي التركستاني» الإرهابي في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، في حين أعلنت روسيا تنفيذ مسلحي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي ٢٣ اعتداءً خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية على مناطق ومواقع في أرياف إدلب وحماة وحلب واللاذقية.

وفي التفاصيل، فقد شن الطيران الحربي السوري والروسي صباح أمس، غارات مكثفة على مواقع لتنظيم داعش، بالبادية الشرقية، بالتزامن مع العمليات البرية التي تنفذها وحدات من الجيش والقوات الرديفة، لتمشيط المنطقة من بقايا فلول مسلحي داعش من عدة محاور واتجاهات.

وبيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن عمليات تمشيط البادية مستمرة بوتيرة جيدة، لتطهيرها من الدواعش وتأمين الطرقات فيها للعبور عليها بأمان واطمئنان، ولمنع أي اعتداءات على نقاط عسكرية.

وأوضح المصدر، أن الطيران الحربي شن غارات مكثفة على مناطق انتشار مسلحي داعش، في بادية حماة الشرقية، وفي مثلث حماة – حلب – الرقة، ما أدى إلى تكبيد التنظيم خسائر فادحة.

من جهتها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن سرباً من الطائرات الحربية الروسية أقلعت وتوجهت نحو البادية السورية، حيث بدأت جولة جديدة من القصف الجوي على مناطق انتشار مسلحي تنظيم داعش على محاور عدة هناك، ولاسيما بريف حماة الشرقي ضمن مثلث حلب–حماة–الرقة.

أما في ريف حماة الشمالي الغربي، فقد بيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بالمنطقة، نفذت عملية نوعية، على مواقع «الحزب الإسلامي التركستاني» الموالي لقوات الاحتلال التركي في قرى بسهل الغاب، التي يتخذ منها الإرهابيون منصات لاعتداءاتهم المتكررة على نقاط عسكرية للجيش، في خرق فاضح لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد».

وأوضح المصدر، أن الجيش قضى على العديد من الإرهابيين في هذه العملية، التي اشتبك فيها معهم.

ولفت إلى أن الجيش استهدف بمدفعيته وصواريخه أيضاً، مواقع للإرهابيين في قريتي السرمانية ودوير الأكراد بريف حماة الشمالي الغربي محققاً فيها إصابات مؤكدة.

كما دك الجيش بصواريخه أيضاً، نقاط انتشار للإرهابيين في محيط قرية مجدليا بريف إدلب الشرقي، وقرية شنان بجبل الزاوية والبارة بريف إدلب الجنوبي، وذلك لخرقهم المتكرر لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد».

بموازاة ذلك، ذكر نائب رئيس مركز التنسيق الروسي في قاعدة «حميميم» العميد البحري فياتشيسلاف سيتنيك في بيان نقلته وكالة «سانا»، أنه «تم رصد ٢٣ اعتداء من الأراضي التي يتنشر فيها إرهابيو «جبهة النصرة» بينها ١٣ اعتداء في إدلب و٥ في حلب و٣ في حماة و٢ في اللاذقية».

ويواصل مسلحو تنظيم «النصرة» المنتشرون في إدلب وبعض المناطق في ريفها اعتداءاتهم بالقذائف الصاروخية على المناطق الآمنة المجاورة، ما يؤدي إلى استشهاد وجرح عدد من المدنيين ووقوع أضرار في الممتلكات، حيث اعتدوا في الـ٣٠ من الشهر الماضي بعدد من القذائف الصاروخية على مدينة سراقب بريف إدلب الجنوبي الشرقي، ما أدى إلى أضرار مادية في منازل الأهالي.

في غضون ذلك، نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مصادر وصفتها بـ«الخاصة» أن قوات الاحتلال التركي أغلقت جميع مداخل ومخارج الطرق المؤدية إلى بلدة محمبل في ريف إدلب الغربي، منذ الساعة السادسة من فجر أمس، وسط استنفار عسكري مشدد على أوتوستراد حلب – اللاذقية الدولي المعروف بـ«M4»، على خلفية مقتل جندي للاحتلال التركي وإصابة آخر نهاية كانون الثاني الماضي بالقرب من المنطقة.

أما في جنوب البلاد، فقد ذكر مصدر في الجهات المختصة في تصريح نقلته «سانا»، أنه «خلال استكمال تمشيط عدد من المزارع المحررة من الإرهاب الواقعة على الحدود الإدارية بين محافظتي درعا والسويداء بريف درعا الشرقي، عثرت الجهات المختصة على «بنادق حربية ورشاشات متوسطة وقواذف «آر بي جي» وكميات من الذخائر المتنوعة من مخلفات التنظيمات الإرهابية».

وتواصل الجهات المختصة بالتعاون مع وحدات الجيش تمشيط وتأمين المناطق المحررة من الإرهاب لضمان عودة آمنة للأهالي وحياة طبيعية للمدنيين الذين يعملون في أرضهم ويمارسون حياتهم بشكل اعتيادي في مناطقهم بعد تطهيرها من دنس الإرهابيين.

روسيا توزع مساعدات إنسانية لعشرات المعلمين في حلب

وزع المركز الروسي للمصالحة ومراقبة تحركات اللاجئين والنازحين في سورية، أمس، مساعدات إنسانية على عشرات المدرسين ممن بقوا في أماكن في محافظة حلب وواصلوا عملهم خلال قصف الإرهابيين للمحافظة وأثناء تفشي فيروس «كورونا».

وأعلن ممثل المركز في حلب سيرغي شكرين للصحفيين، حسب وكالة «سبوتنيك» الروسية، أن العسكريين الروس وزعوا مساعدات إنسانية لـ٦٥ مدرساً في محافظة حلب.

وقال شكرين: «أمس (الأحد) قام مركز المصالحة بعمل إنساني، وقدم مساعدة للمعلمين في حلب، وقد كان هؤلاء المعلمون في أماكن عملهم أثناء الأعمال العدائية وأثناء وباء فيروس «كورونا» المستجد، لذلك تقرر مساعدتهم. أنا سعيد بتقديم هذا العمل الإنساني»، مشيراً إلى أنه تم توزيع مجموعة غذائية وملابس رياضية شتوية.

من جانبه، قال المعلم مصطفى عبد الغني: «هذا دعم كبير لنا، لم نترك أطفالنا أثناء القتال ونعلمهم الآن، نحن سعداء للغاية بهذا الاهتمام».

قناة «زفيزدا» التابعة للجيش الروسي، من جانبها، ذكرت في تقرير لها، حسب «سبوتنيك»، أنه من الضروري رفع مستوى النظام التعليمي في الوقت الذي تجري فيه عملية إعادة الإعمار بعد الحرب على سورية.

وتقدم روسيا على الدوام مساعدات إنسانية للمواطنين السوريين الذين عانوا من إجرام التنظيمات الإرهابية في العديد من المناطق، وكان آخرها في بلدة البيطارية بريف دمشق نهاية الشهر الماضي، حيث وزع مركز التنسيق الروسي مجموعة من السلال الغذائية.

وبين رئيس مجلس بلدية البيطارية علي حسين سلمان في تصريح له، أن عدد الأسر المستفيدة من المساعدات بلغ ٢٥٠ أسرة بمعدل حصة واحدة لكل أسرة، حيث شملت أسر الشهداء والجرحى والأسر المحتاجة والأشخاص الذين لديهم إعاقات جسدية.

وكالات

«قسد» تختطف معلمين بسبب إعطائهم دروساً وفق مناهج الحكومة!

المنطقة الشرقية- مراسل الوطن
دمشق- الوطن- وكالات

أقدمت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» على اختطاف عدد من المعلمين في مدينة عامودا بريف الحسكة الشمالي، بسبب استمرارهم في إقامة دورات تعليمية وفق مناهج الدولة السورية للطلاب، في حين أدان الحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان جرائم الاحتلال التركي والميليشيات ضد المواطنين السوريين، واصفاً عملية اختطاف المعلمين بـ«الجريمة الموصوفة».

وذكرت مصادر محلية لـ«الوطن»، أن مسلحي ميليشيات «قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي، داهموا عدة منازل في مدينة عامودا واعتقلوا قرابة سبعة معلمين واقتادوهم إلى جهة مجهولة، بسبب استمرارهم بإقامة دورات تقوية للطلبة في مناهج وزارة التربية السوريّة للمرحلتين الإعداديّة والثانويّة.

وأوضحت المصادر أنه عرف من المعلمين المختطفين كلٌّ من، أسامة حسو، رضوان حسو، بنكين حسو، وطالب أسعد، لافتة إلى أنه خلال الحملة اعْتقِل معلمون آخرون، وتمّ الإفراج عنهم.

وأشارت إلى أن حملة الاعتقالات هذه بحقّ معلمي عامودا، تأتي بعد أيام من حملة مشابهة بحق ٧ معلمين في مدينة الدرباسية، تم شنها في التاسع عشر من كانون الثاني المنصرم، حيث شهدت المدينة في اليوم التالي تظاهرةً احتجاجية، للطلاب والمدرّسين، اعتُقل على خلفيتها عددٌ آخر من المعلمين، وأفرج عنهم بعد عدَة أيام بعد إجبارهم على التعهد بعدم إعطاء دورات وفق مناهج الحكومة.

وتفرض ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد» في مناطق سيطرتها، تدريس مناهج خاصة بها منذ العام ٢٠١٥، وسط رفض كبير من أهالي وسكان تلك المناطق، والذين يفضلون مناهج الدولة السورية المعترف بها عالمياً.

وفي وقت لاحق من يوم أمس، أدان الحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان ببيان نقلته وكالة «سانا»، الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال التركي وميليشيات «قسد» ضد المواطنين السوريين في شمال سورية.

وأكد الحزب، أن جرائم الاختطاف التي ترتكبها هذه الميليشيات هي حلقة من حلقات الإرهاب الذي تمارسه ضد الشعب العربي السوري والتي تكشف انخراطها في مشروع التقسيم والتفتيت بدعم ورعاية من الاحتلال الأميركي وهو ما يرفضه أبناء المناطق الشمالية والشرقية في سورية ويقاومونه.

وشدد الحزب على ثقته المطلقة بأن السوريين في شمال سورية سيواصلون مقاومتهم الاحتلالين التركي والأميركي وسيثبتون موقفهم الأصيل المتمسك بالهوية الوطنية وبالانتماء القومي.

الاحتلال التركي يدمر المواقع الأثرية ويقتلع الأشجار في عفرين

الاحتلال التركي يقتلع الأشجار في عفرين (عن الإنترنت – أرشيف)

واصلت قوات الاحتلال التركي، ومرتزقتها من التنظيمات الإرهابية الموالية لها، تدمير المواقع الأثرية في عفرين المحتلة بريف حلب، وذلك في إطار سياسة الإبادة الثقافية التي تمارسها لضرب الهوية الحضارية والتاريخية للمدينة.

وقامت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها، أمس بعمليات حفر في تل شوربة الأثري في عفرين، وتدمير الطبقات واللقى الأثرية التي يحويها، بالإضافة إلى اقتلاع أشجار الزيتون المعمرة، حسب ما ذكرت وكالة «هاوار» الكردية.

وأوضحت الوكالة، أن التل تعرض لحفريات ضخمة على كامل سفحه وتدمير الطبقات ودفائنها، بالإضافة لاقتلاع العديد من أشجار الزيتون المعمرة على منحدر التل الشمالي والشمالي الغربي وامتداد الحفريات نحو المدينة وعلى مساحات واسعة تقدر بهكتارين، في حين تقدر المساحة التي طالتها هذه الحفريات التخريبية على التل المرتفع بحوالي سبعة آلاف متر مربع.

وأشارت إلى الحصول مؤخراً على صورة التقطتها الأقمار الصناعية، يعود تاريخها إلى ٢٨ من شهر كانون الأول الماضي، تثبت وبشكل دامغ صحة المعلومات، موضحة أنه لا تتوفر معلومات حول الأعماق والمساحة الحقيقية لهذه الحفريات التخريبية وطبيعة القطع والمواد الأثرية التي استخرجت من التل نتيجة هذه الحفريات وكيفية التصرف بها.

ويقع تل شوربة شمال مدينة عفرين على بعد ٢٠ كم، وهو من التلال الأثرية المسجلة لدى وزارة الثقافة ومديرية الآثار السورية بالقرار ٢٤٤/أ الصادر عام ١٩٨١.

وتعرّض التل لحفريات تخريبية بالآليات الثقيلة عقب الاحتلال التركي لمنطقة عفرين، في آذار العام ٢٠١٨.

وتتباهى متاحف النظام التركي بعرض القطع الأثرية المسروقة، وبشكل علني، بينما يعمل الاحتلال التركي على تدمير ما لا يمكن سرقته من آثار سورية، حيث تعرض موقع معبد عين دارة لقصف طيران الاحتلال التركي قبل احتلال المنطقة ما أدى إلى تدمير الكثير من منحوتاته البازلتية النادرة الوجود.

من جانب آخر أفادت مصادر إعلامية معارضة، أمس، بقيام مسلحين من ميليشيا «لواء سمرقند» الموالي للاحتلال التركي بعملية دهم لبعض المنازل في قرية كفرصفرة بناحية جنديرس في ريف عفرين، واعتقال ٥ أشخاص لأسباب مجهولة.

وكالات

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

أميركا والصين المنافسة بديلة للصدام

الأزمة المالية التي ضربت العالم قبل أكثر من عقد، العلاقات الأميركية الصينية، من القضايا التي تشغل بال العالم، في ٢٠١٢، وقبل أن يتولى قيادة الصين، أمضى الرئيس شي جين بينج أسبوعاً في الولايات المتحدة.

زار مزرعة في ولاية أيوا أقام فيها عندما كان شاباً وشارك في مباراة لكرة السلة مع فريق ليكرز في لوس أنجلوس كان مضيفه يومها هو نائب الرئيس جو بايدن، الذي امتدح شي قائلاً: «هذا رجل مستعد لإظهار جانب آخر من القيادة الصينية».

خلال الأعوام الماضية حدث تحول عبر الطيف السياسي، في كيفية تفكير الولايات المتحدة بشأن الصين، التوترات بين الولايات المتحدة والصين تتصاعد منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وفي أواخر ٢٠١٧ اتخذت إدارة الرئيس السابق دونالد ترمب نهجاً متشدداً ووصفت الصين بأنها قوة رجعية.

السؤال كيف سيتعامل بايدن، وهو الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ والذي زار الصين في ١٩٧٩ وكان متعمقاً في قضايا الصين على مدى ثلاثة عقود؟

فرانك جانوزي، الذي كان مستشار بايدن لشرق آسيا في مجلس الشيوخ، يرى أن لبايدن وجهة نظر رصينة للغاية تجاه الصين، بايدن يعتقد أن تغير المناخ من أكبر التحديات التي تواجه الولايات المتحدة مما يجعله أكثر انفتاحاً على التعاون مع الصين.

تخشى بعض أوساط الأمن القومي أن يؤدي ذلك إلى أن تقدم إدارة بايدن كثيراً من التنازلات فوق الحد.

وقد يقع يايدن في حب النهج الصيني وتقديم التعاون بشأن المناخ لاتخاذ نهج أكثر ليونة بشأن قضايا أخرى، بالمقابل في الصين إعادة تقييم شامل للسياسة الأميركية الصينية، ولن تنسى دروس الأعوام الثلاثة الماضية.

خلال جائحة كورونا تراجعت العلاقات ما بين الولايات المتحدة والصين لدرجة حذر البعض من احتمالية انزلاق العلاقات الأميركية الصينية إلى الصراع.

ازداد التنافس في خمسة جوانب:

١– كان التنافس العسكري بين الصين والولايات المتحدة الأميركية مشتعلاً قبل فيروس كورونا، ويبدو أن الوباء يصعد من حدة التنافس العسكري الصيني الأميركي.

الصين ترى في الجائحة فرصةً لتعزيز وجودها بالمقابل هناك رغبة في تعزيز القدرات الأميركية وطمأنة الحلفاء القلقين.

٢ – قبل بدء الجائحة كان ثمة سؤال: هل نما اقتصاد الولايات المتحدة والصين ليصلا لحالة «الاتكال المتبادل»؟ هذه المخاوف دفعت صنّاع السياسات للنظَر في «فك ارتباط» الاقتصادين الأميركي والصيني.

دفعت الجائحة لتقديم مشروع قانون، يهدف للحدّ من اعتماد الولايات المتحدة على الصين في إنتاج الأدوية.

٣ – قبل بدء الجائحة، كانت تتنافس واشنطن وبكين في مجالات التكنولوجيا الناشئة، منها مجالات المراقبة الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الجيل الخامس للأنظمة اللاسلكية (G5).

بعد جائحة كورونا قامت الحكومة الصينية بالفعل بالتوسع لنشر شبكات الجيل الخامس حول العالم.

٤– قبل تفشي الجائحة، كانت واشنطن وبكين تتنافسان على مستقبل النظام الدولي: المعايير والقواعد والمؤسسات التي تحكم السياسة الدولية.

يعتقد المفكرون الصينيون أن الولايات المتحدة تشغل موضع الزعيم المنافق للنظام العالمي؛ ولا تلتزم بالقواعد إلا عندما تناسب مصالحها.

٥ – المنافسة المعلوماتية، صرَّح الرئيس الصيني شي جين بينغ بأن الصين «تقدم خياراً جديداً للبلدان الأخرى التي تريد تسريع تنميتها مع الحفاظ على استقلالها».

يبدو أن نهج المعلومات الصيني قد تغير بشكل ملحوظ خلال فترة الجائحة، وإستراتيجية الصين أصبحت أكثر حزماً وعالمية.

يقول المسؤولون الصينيون إن فيروس كورونا هو في الحقيقة من تصنيع ونشر الجيش الأميركي.

حالياً تبدو ملامح قناعة أنه لا ينبغي للتنافس ما بين واشنطن وبكين أن يمنع التعاون الضروري لمكافحة الجائحة.

التنافس سيكون من أجل الميزات الاقتصادية، والهيمنة العسكرية، والتفوق التكنولوجي، وسيكون من اعتبارات الجغرافيا السياسية لسنوات قادمة.

ذكر وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر في كتابه لعام ٢٠١١ أنه في عام ١٩٧٢، زار الرئيس أميركي ريتشارد نيكسون الصين، وقال لرئيس الوزراء الصيني تشو إنلاي: «نحن نعلم أنك تؤمن إيماناً عميقاً بمبادئك، ونحن نؤمن بشدة بمبادئنا، نحن لا نطلب منك التنازل عن مبادئك، كما لا نرغب أن تطلب منّا التخلي عن مبادئنا». لا يزال الاستنتاج من هذه المقولة صالحاً اليوم.

إن إطار التعايش السلمي الذي يأمل بايدن في إيجاده يتطلب الحفاظ على توازن جيد بين المبادئ والواقع. الجمع بين المنافسة والتعاون لن يكون سهلاً على الدوام، لكن الإدارة الأميركية الجديدة أمام هذا الاختبار الحاسم.

قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي: إن «ثلاثاً من الأولويات الأربع التي حددها الرئيس الأميركي جو بايدن، ستتيح مساحات للتعاون المشترك، وأكد، خلال حديث «لجمعية آسيا»، من مقرها بالولايات المتحدة، على أن: «التعاون المشترك لمواجهة كورونا هو الأمر الأكثر إلحاحاً حالياً»، بالإضافة للتعافي الاقتصادي، والمناخ وإعادة بناء الثقة، من خلال الحوار، لتحقيق السلام والتنمية الدولية، مشيراً لخطورة المواجهة بين الدولتين.

إن بايدن سيتبع سياسة عقلانية مع الصين، ومواصلة الحوار للوصول إلى حلول وسطية تحافظ على التوازن الاقتصادي وسيكون للاقتصاد دور بارز في معادلة التنافسية، لكن أميركا ستستمر بإعاقة طموح الصين بالحصول على لقب «أكبر اقتصاد بالعالم».

العديد من المحللين يرون أن بايدن قد يتبع سياسة «خطوة خطوة» على مسار العلاقات الثنائية مع الصين التي ينظر إليها باعتبارها من الأولويات في السياسة الخارجية، وستدار اللعبة من زاوية المنافسة والتعاون في آن واحد.

يدرك فريق بايدن أنه يتعين على الولايات المتحدة التعاون مع الصين في القضايا ذات الاهتمام العالمي مثل البيئة والصحة، وسوف يعود بايدن إلى الالتزام بمعاهدة باريس المناخية، ووجهة نظر تقول قد يعود بايدن إلى سياسة كيسنجر، فرق تسد، ففي أوائل السبعينيات سعى الأميركيون إلى استمالة الصين في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

اليوم، هل يحاول بايدن تعميق العلاقات الأميركية الروسية على حساب الصين؟

يُعد التعاون بين الولايات المتحدة والصين أمراً ضرورياً لحل التحديات العالمية الكبرى، بدءاً من الخطر الكامن المُتمثل في حدوث حرب نووية إلى تغير المناخ، والإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأوبئة، وفي الوقت نفسه، لا يمكن تجنب المنافسة في التجارة والتكنولوجيا والفضاء.

لقد أصبحت المنافسة الصينية الأميركية القضية الجيواستراتيجية العالمية الرئيسة، وبايدن قد يتصرف بمهارة ومسؤولية وانفتاح أكثر من سلفه، وسيعتمد السلام والازدهار العالميين في القرن الحادي والعشرين إلى حد كبير، على نوعية العلاقات الثنائية الأكثر أهمية في العالم، وقد تكون المنافسة بديلاً للصدام بين البلدين.